

الأخ الفاضل الاستاذ / معاذ الخطيب حفظه الله
السلام عليك ورحمة الله وبركاته

مبادئ ادارية للحكومة :

• تمويل الدولة والجيش :

- تقوم الحكومة المؤقتة بإصدار صكوك نقدية بقيمة مليار دولار ، (كل صك بقيمة ألف دولار) تباع للراغبين من السوريين، وتعتبر ديناً في ذمة الحكومة المؤقتة (الدولة السورية المستقبلية) وستعمل الحكومة على الوفاء بها للدائنين في المستقبل ، وإن لم تتمكن من ذلك، فسيكون للسوري الفخر بأنه قد قدم لصندوق حكومة بلاده في مرحلة صعبة وقاسية ويكون قد دعم (صندوق الدولة الحرة).

• ان نواة الدولة الحالية تقوم على أربع سلطات :

1. الائتلاف بمثابة سلطة تشريعية.
2. الحكومة كسلطة تنفيذية.
3. تأسيس هيئة قضائية (بمثابة سلطة قضائية) .
4. الجيش السوري.

ان هذه السلطات وما يتفرع منها من موظفين هم رجال الدولة السورية ، وهؤلاء ينبغي تأمين كل احتياجاتهم ورواتبهم واسفارهم من حساب واحد (حساب موظفين الدولة) ويفترض الا يتلقوا اي مال سواء إغاثياً او غير إغاثي على الإطلاق. (يغذى هذا الحساب من الصكوك) ، تحت طائلة المسؤولية التي تحددها السلطة القضائية.

- الجيش : ينبغي البدء في بناء الجيش السوري بعد مشاورة هيئة الاركان وكبار الضباط بحيث تكون الآلية

(التعاقد الشخصي) بين العسكري من جهة ووزارة الدفاع من جهة ثانية ، هذا العقد يضمن حقوق العسكري

كراتبه ولباسه وطعامه وشرابه ، ويضمن حقوق الدولة (قيم الجيوش العالمية) يمنع على هؤلاء

المتعاقدين تلقي اي مال من اي جهة تحت طائلة المسؤولية. (يتم فتح حساب لرواتب الجيش)

- يتم فتح حساب او اكثر حسب ما تقتضيه الضرورة للاعمال الاغاثية الطبية والتمويلية والمخيمات والتعليم.

- ان حسم تلقي مصادر الدعم المتعددة هو أبجدية العمل الصحيح وهذا لا يخفى عليكم وإن ضح المال

السوري من الصكوك النقدية السورية في حساب الدولة والجيش هو خطوة في الاتجاه الصحيح لسير خطة العمل الموضوعية.

- ان انشاء حسابات محددة للحكومة تصب فيها كل المعونات والمساعدات المالية التي تم الوعد بتقديمها

وتلك التي على الحكومة ان تعمل لجلبها من الاصدقاء والاشقاء من دول العالم لاننا بحاجة ماسة الى هذا

الدعم ، ويمكننا ان نصف لكم تعقيدات هذه النقطة وقد عملنا فيها لاكثر من عشرين سنة مضت وخلال

سنتي الثورة السورية ومن الضروري عزل نشاط العاملين في الدولة عن تلقي هذا الدعم.

أخانا الفاضل رئيس الائتلاف

- إن إبرام عقد بين كل فرد يعمل في أجهزة الدولة السورية الحرة اليوم (ائتلاف - حكومة -

هيئة قضائية - جيش) سيبين الأسس التالية : الواجبات - الحقوق - المحظورات - الوصف الوظيفي -

العقوبات ، ضرورة ملحة لعمل حكومي ايجابي.

- إن تقديم الدعم المالي العربي من خلال أشخاص يقومون بالتواصل مع الشعب السوري/ وليس من خلال مؤسسات الائتلاف وأجهزة الحكومة السورية المؤقتة لهو أمر محزن، ويدعونا للقيام بعمل جاد يلمّ شمل السوريين تحت قيادة الدولة السورية (ائتلاف - حكومة - هيئة قضائية - جيش) بحسابات مالية محددة ضرورة حتمية ، وذلك خشية من الانعكاس السلبي وزاوية النظر التي ستتشكّل لدى الشعب السوري تجاه الدعم العربي وهي نظرة ترى أن تقطيع أوصال المجتمع السوري سيكون أحد نتائج ذلك ، رغم معرفتنا التامة ان النوايا العربية صافية نقية والعمل العربي هو عمل مخلص وجاد واستراتيجي.
- إن حرصنا على علاقات عربية مميزة يقتضي تطبيق الضبط المالي لان الدول العربية دول صديقة للشعب السوري وليس لافراد منه ومهما بلغ مستوى إخلاص هؤلاء الافراد وأمانتهم فلن يستطيعوا أن يرضوا جميع الناس مما يسبب إرضاء فئة قليلة وإغضاب بقية المجتمع السوري.
- ان وضع الدعم العربي في حسابات الدولة السورية خطة استراتيجية وبرنامج عمل مالي واضح لتصبح العلاقة مع الدول العربية الشعب السوري علاقة واسعة عامة وليست مع أفراد أو جماعات خاصة.
- إن سوريا الجريحة بحاجة الى العمل الوطني (خلف أجهزة الدولة الحرة) أكثر من العمل الحزبي إذ أصبح عمل المعارضة مهتماً بالجانب الحزبي التنظيمي للجماعات المختلفة ولا أحد يسأل على ماذا يدور هذا الصراع بيننا ؟
- (ان سوريا اليوم هي أشبه بجريح ينزف نزفا شديدا ويتطلب اسعاف فوري) ونحن نرى أن العمل الحزبي للجماعات السورية المختلفة مبكر جداً، إذ أن تمويل هذه الجماعات لا يأتي من أفرادها غالباً ، وأحياناً يجيء على حساب العمل الاغاثي والتبرعات، وهذا التقاسم والتقسيم المبكر للشعب السوري ربما يؤدي الى تقطيع سوريا قبل الاوان أوان النصر بإذن الله تعالى.

لكم منا التحية والتقدير والدعاء بالنجاح والتوفيق

المهندس / وليد محمد محمد الزعبي

التاريخ : 12/04/2013